أقسام المعلوم

يقسمون المعلوم إلى ثلاثة أقسام : ممكن لذاته ، وواجب لذاته ، ومستحيل لذاته ، ويعرّفون المستحيل بما عدمه لذاته من حيث هى ، أما الواجب فهو ما كان وجوده لذاته من حيث هى ، والممكن مالا وجود له ولا عدم من ذاته ، وإنما يوجد لموجد ويعدم لعدم سبب وجوده ، وقد يعرض له الوجوب والاستحالة لغيره ، وإطلاق المعلوم على المستحيل ضرب من المجاز ، فإن المعلوم حقيقة لابد أن يكون له كون فى الواقع ينطبق عليه العلم ، والمستحيل ليس من هذا القبيل كما تراه فى أحكامه ، وإنما المراد ما يمكن الحكم عليه ، وإن فى صورة يخترعها له العقل ليتوصل بها إلى الحكاية عنه .

حكم المستحيل

وحكم المستحيل لذاته أن لا يطرأ عليه وجود ، فإن العدم من لوازم ماهيته[1] من حيث هى ، فلو طرأ الوجود عليه لسلب لازم الماهية من حيث هى عنها وهو يؤدّى إلى سلب الماهية عن نفسها بالبداهة[2] ،

(١) يفسرون الماهية بأنها ما به الشىء هو هو وقالوا : إنها ترادف حقيقته فى الجملة .

(٢) قال المؤلف : إن هذا من القضايا التى قياسها معها ، لأن سلب اللازم إنما يكون بسلب الملزوم ، وهو كون الماهية هى ، أى فهو كسلب الانقسام إلى متساويين عن عدد الزوج وهو نفى لكونه زوجاً فكأنك قلت إنه زوج غير زوج .

فالمستحيل لا يوجد ، فهو ليس بموجود قطعاً ، بل لا يمكن للعقل أن يتصوّر له ماهية كائنة كما أشرنا إليه ، فهو ليس بموجود حتى ولا فى الذهن .

أحكام الممكن

من أحكام الممكن لذاته أنه لا يوجد إلا بسبب ، وأن لا ينعدم إلا بسبب ، وذلك لأنه لا واحد من الأمرين له لذاته فنسبتهما إلى ذاته على السواء ، فإن ثبت له أحدهما بلا سبب لزم رجحان أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح وهو محال بالبداهة[1] .

ومن أحكامه أنه إن وجد يكون حادثاً لأنه قد ثبت أنه لا يوجد إلا بسبب ، فإما أن يتقدم وجوده على وجود سببه أو يقارنه أو يكون بعده ، والأوّل باطل ، وإلا لزم تقدّم المحتاج على ما إليه الحاجة وهو إبطال لمعنى الحاجة ، وقد سبق الاستدلال على ثبوتها فيؤدّى إلى خلاف المفروض ، والثانى كذلك وإلا لزم تساويهما فى رتبة الوجود ، فيكون الحكم على أحدهما بأنه أثر والثانى مؤثر ترجيحاً بلا مرجح وهو مما لا يسوّغه العقل ، على أن علّية أحدهما ومعلولية الآخر رجحان بلا مرجح ، وهو محال بالبداهة ، فتعين الثالث وهو أن يكون وجوده بعد وجود سببه فيكون مسبوقاً بالعدم فى مرتبة وجود السبب فيكون حادثاً ، إذ الحادث ما سبق

---

(١) أى لأنه جمع بين النقيضين إذ معناه أنهما متساويان غير متساويين فى آن واحد فهو من القضايا التى قياساتها معها .

وجوده بالعدم فكل ممكن حادث .

الممكن لا يحتاج فى عدمه إلى سبب وجودى ، لأن العدم سلب والسلب لا يحتاج إلى إيجاد بداهة ، فيكون عدم الممكن لعدم التأثير فيه أو لعدم ما كان سبباً فى بقائه ، أما فى وجوده فيحتاج إلى سبب وجودىّ ضرورة لأن العدم لا يكون مصدراً للوجود ، فالموجود إن حدث فإنما يكون حدوثه بإيجاد وذلك كله بديهى .

كما يحتاج الممكن للسبب فى وجوده ابتداء يحتاج إليه فى البقاء لما بينا أن ذات الممكن لا تقتضى الوجود ولا يرجح لها الوجود عن العدم [1] إلا للسبب الخارجى الوجودى فذلك لازم من لوازم ماهية الإمكان لا يفارقها من حيث هى ، فلا يكون للممكن حالة يقتضى فيها لذاته فيكون فى جميع أحواله محتاجاً إلى مرجح الوجود عن العدم ، لا فرق بين الابتداء والبقاء .

معنى السبب على ما ذكرنا منشأ الإيجاد ، ومعطى الوجود ، وهو الذى يعبر عنه بالموجد وبالعلة الموجدة وبالعلة الفاعلة وبالفاعل الحقيقى ، ونحو ذلك من العبارات التى تختلف مبانيها ، ولا تتباين معانيها ، وقد يطلق السبب أحياناً على الشرط أو المعدّ الذى يهيئ الممكن لقبول الإيجاد من موجده ، وهو بهذا المعنى قد يحتاج إليه فى الابتداء ، ويستغنى عنه فى البقاء ، وقد تكون الحاجة إلى وجوده ثم عدمه ، ومن هذا القبيل وجود البنّاء فإنه شرط فى وجود البيت وقد يموت البناء ويبقى بناؤه . وليس البناء واهب الوجود للبيت ، وإنما حركات يديه وحركات ذهنه وأطوار إرادته

(١) هذا تعبير كلامى لبعضهم والترجيح يتعدى بعلى .

شرط لوجود البيت على هيئته الخاصة به ، وبالجملة فيوجد فرق بين توقف الممكن على شيء وبين استفادته الوجود من شيء ، فالتَّوقف قد يكون على وجود ، ثم عدم كما فى توقف الخطوة الثانية على الأولى ، فإن الأولى ليست واهبة الوجود للثانية وإلا وجب وجودها معها ، مع أن الثانية لا توجد إلا إذا انعدمت الأولى ، أما استفادة الوجود فتقتضى سبق مالك للوجود يعطيه للمستفيد منه ، وأن يكون وجود المستفيد مستمداً من وجود الواهب لا يقوم إلا به ، فلا يستقل بنفسه دونه فى حال من الأحوال .

الممكن موجود قطعاً

نرى أشياء توجد بعد أن لم تكن ، وأخرى تنعدم بعد أن كانت ، كأشخاص النباتات والحيوانات ، فهذه الكائنات ، إما مستحيلة أو واجبة أو ممكنة ، لا سبيل إلى الأول ؛ لأن المستحيل لا يطرأ عليه الوجود ، ولا إلى الثانى لأن الواجب له الوجود من ذاته[1] وما بالذات لا يزول فلا يطرأ عليه العدم ولا يسبقه كما سيجىء فى أحكام الواجب فهى ممكنة ، فالممكن موجود قطعاً .

---

(١) قوله : « وله الوجود من ذاته » جملة هى خبر إن .

وجود الممكن يقتضى بالضرورة وجود الواجب

جملة الممكنات الموجودة ممكنة بداهة ، وكل ممكن محتاج إلى سبب يعطيه الوجود ، فجملة الممكنات الموجودة محتاجة بتمامها إلى موجد لها ، فإما أن يكون عينها وهو محال لاستلزامه تقدّم الشيء على نفسه ، وإما أن يكون جزءها وهو محال لاستلزامه أن يكون الشيء سبباً لنفسه ولما سبقه إن لم يكن الأوّل ، ولنفسه فقط إن فرض أوّل ، وبطلانه ظاهر . فوجب أن يكون السبب وراء جملة الممكنات ، والموجود الذى ليس بممكن هو الواجب إذ ليس وراء الممكن إلا المستحيل والواجب ، والمستحيل لا يوجد ، فيبقى الواجب ، فثبت أن للممكنات الموجودة موجداً واجب الوجود[1] .

وأيضاً الممكنات الموجودة سواء كانت متناهية أو غير متناهية قائمة بوجود ، فذلك الوجود إما أن يكون مصدره ذات الإمكان وماهيات الممكنات وهو باطل لما سبق فى أحكام الممكن من أنه لا شيء من الماهيات الممكنة بمقتض للوجود ، فتعين أن يكون مصدره سواها ، وهو الواجب بالضرورة .

---

(١) هذه نتيجة تلك المقدمات كلها وملخصها ، أن المستحيل لا يوجد ، والممكن موجود بالفعل ويوجد دائماً ، ووجوده يدل على وجود الواجب قطعاً لأنه هو الذى يعطيه الوجود إذ لا وجود له من ذاته .

أحكام الواجب

القدم والبقاء ونفي التركيب

من أحكام الواجب أن يكون قديماً أزليًّا لأنه لو لم يكن كذلك لكان حادثًا ، والحادث ما سبق وجوده بالعدم ، فيكون وجوده مسبوقاً بعدم ، وكل ما سبق بالعدم يحتاج إلى علة تعطيه الوجود ، وإلا لزم رجحان المرجوح بلا سبب وهو محال ، فلو لم يكن الواجب قديماً لكان محتاجاً في وجوده إلى موجد غيره ، وقد سبق أن الواجب ما كان وجوده لذاته فلا يكون ما فرض واجباً واجباً ، وهو تناقض محال . ومن أحكامه أن لا يطرأ عليه عدم ، وإلا لزم سلب ما هو للذات عنها وهو يعود إلى سلب الشيء عن نفسه وهو محال بالبداهة .

من أحكامه أن لا يكون مركباً إذ لو تركب لتقدّم وجود كل جزء من أجزائه على وجود جملته التي هي ذاته ، وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة ، فيكون وجود جملته محتاجاً إلى وجود غيره ، وقد سبق أن الواجب ما كان وجوده لذاته . ولأنه لو تركب لكان الحكم له بالوجود موقوفاً على الحكم بوجود أجزائه ، وقد قلنا إنه لذاته * من حيث هي ذاته ولأنه لا مرجح لأن يكون الوجوب له دون كل جزء من أجزائه بل يكون الوجوب لها أرجح فتكون هي الواجبة دونه .

---

* وقد قلنا إنه له لذاته .

نفى التركيب فى الواجب شامل لما يسمونه حقيقة عقلية [١] أو خارجية فلا يمكن للعقل أن يحاكى ذات الواجب بمركب فإن الأجزاء العقلية لابد لها من منشأ انتزاع فى الخارج ، فلو تركبت الحقيقة العقلية لكانت الحقيقة مركبة فى الخارج ، وإلا كان ما فرض حقيقة عقلية اعتباراً [٢] كاذب الصدق لا حقيقة .

كما لا يكون الواجب مركباً لا يكون قابلا للقسمة [٣] فى أحد الامتدادات الثلاث ، أى لا يكون له امتداد لأنه لو قبل القسمة لعاد بها إلى غير وجوده الأوّل وصار إلى وجودات متعددة ، وهى وجودات الأجزاء الحاصلة من القسمة فيكون ذلك قبولا للعدم أو تركباً وكلاهما محال كما سبق .

---

(١) قوله حقيقة عقلية ، مبنى على القول بها على سبيل التوضيح ، وإلا فما يعرف عند علماء المعقول بالحقيقة العقلية لا ثبوت له وقد نفاها المؤلف فى الدرس وأثبت أنه ليس وراء الحقائق الخارجية الممكنة إلا إدراكها ، أى الصور التى ينتزعها الذهن من الوجود الخارجى ، وبين فى درس المنطق بطلان مذهب أفلاطون فى الوجود الفعلى ، ومذهب أرسطو فى كون الصور الذهنية هى حقائق هذه الموجودات الخارجية .

(٢) قوله : اعتباراً إلخ خبر كان أى تصوراً مخترعاً ، لا يصدق على شىء فى الواقع والعبارة عرفية منطقية لا عربية فصيحة .

(٣) سئل المؤلف فى الدرس ، هل يصدق ذلك بالجوهر الفرد بالمعنى الذى يقولونه ، وهو أنه لا يقبل القسمة فعلا ولا عقلا ولاوهماً؟ فقال : إن الجوهر الفرد بهذا المعنى لا حقيقة له ، ونحن نحمل كلام من يقول بالجوهر الفرد على الجزء الذى لا ينقسم فعلا لشدة صغره وهذا ليس بمراد هنا قطعاً . . والموضوع كله من نظريات الفلسفة القديمة الباطلة .

الحياة

معنى الوجود وإن كان بديهيًّا عند العقل ، ولكنه يتمثل له بالظهور ثم الثبات والاستقرار ، وكمال الوجود وقوّته بكمال هذا المعنى وقوّته بالبداهة .

كل مرتبة من مراتب الوجود تستتبع بالضرورة من الصفات الوجودية ما هو كمال لتلك المرتبة فى المعنى السابق ذكره ، وإلا كان الوجود لمرتبة سواها وقد فرض لها ما يتجلى للنفس من مُثُل الوجود لا ينحصر ، وأكمل مثال فى أىّ مراتبه ما كان مقروناً بالنظام والكون على وجه ليس فيه خلل ولا تشويش ، فإن كان ذلك النظام بحيث يستتبع وجوداً مستمرًّا وإن فى النوع ، كان أدل على كمال المعنى الوجودى فى صاحب المثال .

فإن تجلت للنفس مرتبة من مراتب الوجود على أن تكون مصدراً لكل نظام ، كان ذلك عنواناً على أنها أكمل المراتب وأعلاها وأرفعها وأقواها .

وجود الواجب هو مصدر كل وجود ممكن ، كما قلنا ، وظهر بالبرهان القاطع ، فهو بحكم ذلك أقوى الوجودات وأعلاها فهو يستتبع من الصفات الوجودية ما يلائم تلك المرتبة العليا ، وكل ما تصوّره العقل كمالا فى الوجود من حيث ما يحيط به من معنى الثبات والاستقرار والظهور وأمكن أن يكون له ، وجب أن يثبت له ، وكونه مصدراً للنظام وتصريف الأعمال على وجه لا اضطراب فيه ، يعدّ من كمال الوجود كما ذكرنا ، فيجب أن

يكون ذلك ثابتاً له ، فالوجود الواجب يستتبع من الصفات الوجودية التى تقتضيها هذه المرتبة ما يمكن أن يكون له .

فمما يجب أن يكون له ، صفة الحياة ، وهى صفة تستتبع العلم والإرادة ، وذلك أن الحياة مما يعتبر كمالا للوجود بداهة ، فإن الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة[١] ، وهى فى أىّ مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار فى تلك المرتبة فهى كمال وجودىّ ويمكن أن يتصف بها الواجب ، وكل كمال وجودى يمكن أن يتصف به وجب أن يثبت له ، فواجب الوجود حىّ وإن باينت حياته حياة الممكنات ، فإن ما هو كمال للوجود إنما هو مبدأ العلم والإرادة ، ولو لم تثبت له هذه الصفة لكان فى الممكنات ما هو أكمل منه وجوداً ، وقد تقدّم أنه أعلى الموجودات وأكملها فيه .

والواجب هو واهب الوجود وما يتبعه ، فكيف لو كان فاقداً للحياة يعطيها ؟ فالحياة له كما أنه مصدرها[٢] .

---

(١) دليل فيه إضمار تقديره ، وكل ما كان مصدر النظام إلخ فهو كمال وجودى فالحياة كمال وجودى .

(٢) دليل ثان على ثبوت الحياة لواجب الوجود . وقوله بعده : « والواجب هو واهب الوجود » دليل ثالث .

العلم

ومما يجب له صفة العلم ، ويراد به ما به انكشاف شيء عند من ثبتت له تلك الصفة ، أى مصدر ذلك الانكشاف [١] منه لأن العلم من الصفات الوجودية التى تعدّ كمالا فى الوجود ، ويمكن [٢] أن تكون للواجب ، وكل ما كان كذلك وجب أن يثبت له ، فواجب الوجود عالم .

ثم البداهة قاضية بأن العلم كمال فى الموجودات الممكنة ومن الممكنات من هو عالم ، فلو لم يكن الواجب عالماً لكان فى الموجودات الممكنة ما هو أكمل من الموجود الواجب وهو محال كما قدمنا ، ثم هو واهب العلم فى عالم الإمكان ، ولا يعقل أن مصدر العلم يفقده [٣] .

علم الواجب من لوازم وجوده كما ترى فيعلو على العلوم علوّ وجوده عن الوجودات [٤] فلا يتصوّر فى العلوم ما هو أعلى منه فيكون محيطاً بكل ما يمكن علمه ، وإلا تصوّر العقل علماً أشمل ، وهو إنما يكون لوجود أكمل وهو محال .

---

(١) بيان لمعنى العلم فى اللغة .

(٢) كتب المؤلف فى حاشية نسخة الدرس هنا ، أى بالإمكان العام .

(٣) وكتب هنا : العلم كمال والناقص الفاقد الكمال لا يمكنه أن يهب كمالاً بالضرورة وأما الصفات التى لاتعد كمالاً ولا نقصاً ، وهى من خواص الماهيات كالحراراة فليست من هذا القبيل ، فيمكن ، هبتها مع فقدها .

(٤) هكذا اختلفت تعدية العلو بعلى وعن والعبارة فى معنى قول السلف بعلوه تعالى فوق جملة خلقه باثناً منهم (والله من ورائهم محيط) .

ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه [1] ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده ، فلا يفتقر إلى شيء ما وراء ذاته ، فهو أزلىّ أبدىّ غنىّ عن الآلات وجولات الفكر ، وأفاعيل النظر فيخالف علوم الممكنات بالضرورة .

ما يوجد من الممكنات فهو موافق لما انكشف بذلك العلم ، وإلا لم يكن علماً .

من أدلة ثبوت العلم للواجب ما نشاهده فى نظام الممكنات من الأحكام والإتقان ووضع كل شيء فى موضعه وقرن كل ممكن بما يحتاج إليه فى وجوده وبقائه ، وذلك ظاهر لجلى النظر بما يشاهد فى الأعيان كبيرها وصغيرها ، علويها وسفليها ، فهذه الروابط بين الكواكب والنسب الثابتة بينها وتقدير حركاتها على قاعدة تكفل لها البقاء على الوضع الذى قدر لها ، وإلزام كل كوكب بمدار لو خرج عنه لاختل نظام عالمه أو العالم بأسره ، وغير ذلك مما فصل فى علوم الهيئة الفلكية كل ذلك يشهد بعلم صانعه وحكمة مدبره .

اعتبر بما تراه فى جزئيات النبات والحيوانات من توفيتها قواها وإيتائها ما تحتاج إليه فى تقويم وجودها من الآلات والأعضاء ، ووضع ذلك فى مواضعه من أبدانها ، وإيداع غير الحساس منها كالنبات قوّة الميل إلى تناول ما يناسبه من الغذاء دون مالا يلائمه فترى بذرة * الحنظل تدفن بجوار حبة البطيخ فى أرض واحدة ، ثم تسقى بماء واحد وتنمى بعناية واحدة وفى

---

(١) غنى بالشيء اكتفى به واستغنى به عن غيره .

* بزرة الحنضل .

جو واحد ، ولكن تلك تمتص من الموادّ ما يغذى المرّ الزعاق ، وهذه تتناول ما يغذو حلو المذاق ، وإرشاد الحساس منها إلى استعمال ما منح من تلك الأدوات والأعضاء ، وسوق كل قوّة من قواه إلى ما قدرت له ، فهو الذى يعلم حالة الجنين وهو نطفة أو علقة ويعلم حاجته متى تكامل خلقه وأنشأه نشأة الحىّ المستقلّ فى عمله إلى الأيدى والأرجل والأعين والمشامّ والآذان وبقية المشاعر الباطنة ليستعمل ذلك فيما يقيم وجوده ويقيه من[1] العوادى عليه ، وحاجته إلى المعدة والقلب والكبد والرئة ونحوها من الأعضاء التى لا غنى عنها فى النموّ والبقاء إلى الأجل المحدود للشخص أو للنوع .

هو الذى يعلم حالة الجروة من الكلاب مثلا ، وأنها متى كبرت تلد أجراء[2] متعدّدة فيمنحها أطباء كثيرة * ، وغير ذلك مما لا يستطاع إحصاؤه ، وقد فصل الكثير منه فى كتب النباتات وحياة الحيوان وما يسمى التاريخ الطبيعى ، وفنون منافع الأعضاء والطب وما يتبعه ، على أن الباحثين فى كل ذلك بعد ما بذلوا من الجهد وما صرفوا من الهمم وما كشفوا من الأسرار لم يزالوا فى أوّل البحث .

هذا الصنيع الذى إنما تتفاضل العقول فى فهم أسراره ، والوقوف على دقائق حكمه ، ألا يدل على أن مصدره هو العالم بكل شىء ، الذى أعطى كل شىء خلقه ، ثم هدى ، هل يمكن لمجرد الاتفاق المسمى

---

* أطباء متكثرة .

(١) لعل (من) زائدة .

(٢) الأجراء جمع جرو والأطباء جمع طبى بالكسر وهى حلمات الضرع .

بالصدفة[١] أن يكون ينبوعاً لهذا النظام ، ووضعًا لتلك القواعد التى يقوم عليها وجود الأكوان عظيمها وحقيرها ؟ كلا بل مبدع ذلك كله هو من لا يعزب عن علمه مثقال ذرّة فى الأرض ولا فى السماء وهو السميع العليم .

الإرادة

مما يجب لواجب الوجود الإرادة ، وهى صفة تخصص فعل العالم بأحد وجوهه الممكنة[٢] بعد ما ثبت أن واهب وجود الممكنات هو الواجب وأنه عالم وأن ما يوجد من الممكن لابد أن يكون على وفق علمه ، ثبت بالضرورة أنه مريد لأنه إنما يفعل على حسب علمه ، ثم إن كل موجود فهو على قدر مخصوص وصفة معينة وله وقت ومكان محدودان ، وهذه وجوه قد خصصت له دون بقية الوجوه الممكنة ، وتخصيصها كان على وفق العلم بالضرورة ولا معنى للإرادة إلا هذا .

أما ما يعرف من معنى الإرادة وهو ما به يصح للفاعل أن ينفذ ما قصده وأن يرجع عنه ، فذلك محال فى جانب الواجب ، فإن هذا المعنى من الهموم الكونية والعزائم القابلة للفسخ ، وهى من توابع النقص فى العلم فتتغير على حسب تغير الحكم وتردّد الفاعل بين البواعث على الفعل والترك .

---

(١) الصدفة كلمة استعملها المولدون ولم تعرف عن العرب وقد استبدل بها المؤلف فى تصحيح خطبة شرحه لنهج البلاغة لفظ المصادفة وتركها هنا سهواً ، أو مراده المسمى فى عرف الناس بالصدفة .

(٢) يعنى الوجوه المتقابلة التى لا تجتمع كما يعلم مما يأتى .

القدرة

ومما يجب له القدرة وهى صفة بها الإيجاد والإعدام ، ولما كان الواجب هو مبدع الكائنات على مقتضى علمه وإرادته فلا ريب يكون قادراً بالبداهة ، لأن فعل العالم المريد فيما علم وأراد إنما يكون بسلطة له على الفعل ولا معنى للقدرة إلا هذا السلطان .

الاختيار

ثبوت هذه الصفات الثلاث يستلزم بالضرورة ثبوت الاختيار ، إذ لا معنى له إلا إصدار الأثر بالقدرة على مقتضى العلم وعلى حكم الإرادة ، فهو الفاعل المختار ليس من أفعاله ولا من تصرفه فى خلقه ما يصدر عنه بالعلية المحضة ، والاستلزام الوجودى بدون شعور ولا إرادة ، وليس من مصالح الكون ما يلزمه مراعاته لزوم تكليف بحيث لو لم يراعه لتوجه عليه النقد فيأتيه تنزهاً عن اللائمة تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً ، ولكن نظام الكون ومصالحه العظمى إنما تقررت له بحكم أنه أثر الوجود الواجب الذى هو أكمل الوجودات وأرفعها ، فالكمال فى الكون إنما هو تابع لكمال المكوّن ، وإتقانُ الإبداع إنما هو مظهر لسموّ مرتبة المبدع ، وبهذا الوجود البالغ أعلى غايات النظام تعلق العلم الشامل والإرادة المطلقة فصدر ويصدر على هذا النمط الرفيع (٢٣ : ١١٥ أفحسبتم أنما خلقناكم

عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون) ، وهذا هو معنى قولهم : إن أفعاله لا تعلل بالأغراض ولكنها تُنَزه عن العبث * ويستحيل أن تخلو من الحكم وإن خفى شيء من حكمتها عن الأنظار * * (١)

الوحدة

ومما يجب له صفة الوحدة ذاتاً ووصفاً ووجوداً وفعلاً ، أما الوحدة الذاتية فقد أثبتناها فيما تقدم بنفى التركيب فى ذاته خارجاً وعقلا ، وأما الوحدة فى الصفة ، أى أنه لا يساويه فى صفاته الثابتة له موجود . فلما بينا من أن الصفة تابعة لمرتبة الوجود ، وليس فى الموجودات ما يساوى واجب الوجود فى مرتبة الوجود فلا يساويه فيما يتبع الوجود من الصفات ، وأما الوحدة فى الوجود وفى الفعل ونعنى بها التفرّد بوجوب الوجود وما يتبعه من إيجاد الممكنات ، فهى ثابتة لأنه لو تعدّد واجب الوجود لكان لكل من الواجبين تعين يخالف تعين الآخر بالضرورة ، وإلا لم يتحصل معنى التعدد وكلما اختلفت التعينات اختلفت الصفات الثابتة للذوات المتعينة ، لأن الصفة إنما تتعين وتنال تحققها الخاص بها بتعين ما ثبتت له بالبداهة فيختلف العلم والإرادة باختلاف الذوات الواجبة إذ يكون لكل واحدة منها علم وإرادة يباينان علم الأخرى وإرادتها ، ويكون لكل واحدة علم وإرادة

* ولكنها تنتزه عن العبث .

* * عن أنظارنا .

(١) قد تخفى حكمة الشيء عن البشر زمناً طويلاً ثم تظهر ، كما ثبت كثيراً ، وصفة الاختيار تبطل قول القائلين بأن العالم كالآلة الميكانيكية .

يلائمان ذاتها وتعينها الخاص بها .

هذا التخالف ذاتى لأن علم الواجب وإرادته لازمان لذاته من ذاته لا لأمر خارج فلا سبيل إلى التغير والتبدل فيهما كما سبق ، وقد قدّمنا أن فعل الواجب إنما يصدر عنه على حسب علمه وحكم إرادته ، فيكون فعل كلّ صادراً على حكم يخالف الآخر مخالفة ذاتية ، فلو تعدد الواجبون لتخالفت أفعالهم بتخالف علومهم وإرادتهم وهو خلاف يستحيل معه الوفاق ، وكل واحدة بمقتضى وجوب وجوده وما يتبعه من الصفات له السلطة على الإيجاد فى عامة الممكنات ، فكلّ له التصرف فى كل منها على حسب علمه وإرادته ، ولا مرجح لنفاذ إحدى القدرتين دون الأخرى فتتضارب أفعالهم حسب التضارب فى علومهم وإرادتهم ، فيفسد نظام الكون ، بل يستحيل أن يكون له نظام ، بل يستحيل وجود ممكن من الممكنات ، لأن وجود كل ممكن * لابد أن يتعلق به الإيجاد على حسب العلوم والإرادات المختلفة ، فيلزم أن يكون للشىء الواحد وجودات متعدّدة وهو محال ، فلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا[1] لكن الفساد ممتنع بالبداهة فهو جل شأنه واحد فى ذاته وصفاته لا شريك له فى وجوده ولا فى أفعاله .

---

* لأن كل ممكن

(١) تقرير لكون قوله تعالى : (٢١ : ٢٢ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) برهاناً قطعياً لا دليلاً إقناعيًّا كما زعم من لم يفهم الآية ، والمراد بقوله فيهما ، السموات والأرض المذكورتان فى آية سابقة قريبة .